# استعراض الأردن
# للمساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات في العمل الإنساني

تقرير الملخص النهائي

أبريل/نيسان ٢٠٢١

# جدول المحتويات


| | |
|---|---|
| مُقدمة | ٣ |
| النطاق والهدف | ٤ |
| المنهجية | ٥ |
| ملخص النتائج الرئيسية | ٦ |
| الاستنتاجات | ٨ |
| مصفوفة النتائج الرئيسية والتوصيات والإجراءات المقترحة | ٩ |
| المرفق ١ : إطار التحليل | ١٦ |


صورة الغلاف تصوير: هيئة الأمم المتحدة للمرأة / كريستوفر هيرويج

# مُقدمة

يركز عدد كبير من الالتزامات بالعمل التي تُعُهِّد بها في القمة العالمية للعمل الإنساني والأجندة من أجل الإنسانية التي تلتها على المسؤولية الأساسية المتمثلة في عدم إغفال أي شخص، والتي بموجبها يوجد التزام محدد نحو "إحراز تغيير حقيقي لتلبية احتياجات النساء والفتيات على نحو منهجي وتعزيز أدوارهن بقوة بصفتهن قادة وصانعات قرار".[1]

على الرغم من الالتزامات الدولية العديدة بالمساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات في العمل الإنساني، فلا تزال هناك ثغرات قائمة. ومن بين هذه العوامل الرئيسية (١) نقص المساءلة والمتابعة المنهجية للالتزامات المتعلقة بالنوع الاجتماعي، (٢) الفجوات في البيانات وفهم آثار الأزمات المتعلِّقة بالنوع الاجتماعي، (٣) الحواجز التي تعيق مشاركة وقيادة المرأة في الاستجابة للأزمات؛ (٤) الافتقار إلى الاستثمار المستهدف في تمكين المرأة وسبل عيشها وقدرتها على الصمود.

وأدت المناقشات في الأردن بين أصحاب المصلحة الرئيسيين، بما في ذلك في معتكف منتدى الشركاء في المجال الإنساني عام ٢٠١٨، إلى دفع الشركاء في المجال الإنساني والشركاء الثنائيين إلى إدراك فائدة تقييم مدى الاستجابة للنوع الاجتماعي لدى الأنظمة والهياكل الإنسانية في الأردن، إذا كان الهدف هو تحقيق التزامات المساواة بين الجنسين في العمل الإنساني التي جرى التعهد بها في القمة العالمية للعمل الإنساني والالتزامات التي تتماشى مع سياسات اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات (٢٠١٧).

في شهر يونيو/حزيران عام ٢٠١٩ صادق منتدى الشركاء في المجال الإنساني على الاختصاصات والصلاحيات المتعلقة باستعراض المساواة بين الجنسين في العمل الإنساني في الأردن للخروج بأفضل الممارسات والدروس المستفادة والتوصيات بشأن كيفية تعزيز جميع الشركاء لقدراتهم على الوفاء بالتزامات القمة العالمية للعمل الإنساني وسياسات اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات (٢٠١٧).

وتنفيذًا للاستعراض، شكل منتدى الشركاء في المجال الإنساني مجموعة مرجعية لتقديم التوجيه الاستراتيجي الشامل وتسهيل الوصول إلى الأدوات والبيانات والموارد ومصادر المعلومات الأساسية، والتحقق من صحة النتائج، وتقديم مدخلات للتوصيات. واجتمعت المجموعة المرجعية في كل مرحلة رئيسية لاستعراض المخرجات وتقديم التعليقات، ويشترك في رئاسة تلك المجموعة كلٌ من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وتتألَّف من أعضاء الفريق الاستشاري لمنتدى الشركاء في المجال الإنساني، وممثل وزارة التخطيط والتعاون الدولي، وممثل المنظمات النسائية الناشطة في مجال الاستجابة الإنسانية. وشُكِّل فريق عمل من الخبراء الفنيين بقيادة مستشار المساواة بين الجنسين في العمل الإنساني بهيئة الأمم المتحدة للمرأة، ويتألَّف الفريق من خبراء فنيين من صندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية، ومنتدى المنظمات غير الحكومية الدولية في الأردن. وقدَّم أعضاء فريق العمل المشورات والمدخلات الفنية لعملية الاستعراض طوال عام ٢٠٢٠.

وتضمن عملهم وضع اللمسات الأخيرة على منهجية الاستعراض المكتبي والمقابلات مع مصادر المعلومات الأساسية، وجمع البيانات للاستعراض المكتبي، بالإضافة إلى تحليل البيانات وصياغة المخرجات وتقديم النتائج إلى الفريق المرجعي وذلك بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة. كما ساهم فريق العمل في استعراض النتائج النهائية والتوصيات والإجراءات المقترحَة لمواصلة التطبيق.

١ - القمة العالمية للعمل الإنساني، https//:www.agendaforhumanity.org/sites/default/files/resources/2017/Jul/WHS_commitment_to_Action8_September2016.pdf صفحة ١٦.

يتناول الاستعراض المدى الذي وصل إليه دمج البرامج الإنسانية لاعتبارات النوع الاجتماعي في التحليل والتصميم والتنفيذ والمتابعة والتقييم والتعلم، وكذلك في تخصيص الموارد المالية.

الصورة © هيئة الأمم المتحدة للمرأة / كريستوفر هيرويج

## النطاق والهدف

ونُفِّذت هذه العملية في الغالب فيما يخص النساء والفتيات اللاتي يشكلن أكبر فئة هشة/مهمشة على الصعيد العالمي. ويتضمَّن ذلك تركيزًا خاصًا على النساء والفتيات اللاتي يواجهن أشكالًا متعددة من التمييز والنساء شديدات الهشاشة بسبب الهويات المتقاطعة ويشمل ذلك التوجهات الجنسية المتنوعة، والهوية والتعبيرات المبنية على النوع الاجتماعي، والخصائص الجنسية، والأصل، والعِرق، والدين، وحالة اللجوء، والحالة الاجتماعية، والسن، والإعاقة، والحالة الاجتماعية-الاقتصادية، والحالة والتعليمية، والموقع الجغرافي، والمهنة، وغير ذلك الكثير. وعلى الرغم من التركيز العام على النساء والفتيات، فإنه يعترف أيضًا بمواطن الضعف القائمة على النوع الاجتماعي ضد الرجال والفتيان، ولا سيما ذوي الهويات المبنية على النوع الاجتماعي، والتوجهات والخصائص الجنسية المختلفة، والذين يمكن تطبيق العديد من النتائج والتوصيات الرئيسية عليهم لتعزيز إدماجهم وتلبية احتياجاتهم الخاصة بالنوع الاجتماعي في الاستجابة الإنسانية. كما فحص الاستعراض المكتبي مستوى المساءلة عن سياسات اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بشأن النوع الاجتماعي من خلال استعراض الأدوار والمسؤوليات المتعلِّقة بالنوع الاجتماعي داخل الهيكل الإنساني. وتغطي هذه العملية السنوات من ٢٠١٦ إلى ٢٠١٩ وعنصر اللاجئين في خطط الاستجابة الإنسانية في الأردن.

ويشمل نطاق الاستعراض الجهات الفاعلة والأنظمة والهياكل والخبرة المتوافرة في الأردن فيما يتعلَّق بالعمل الإنساني. وتناول البحث وكالات الأمم المتحدة والشركاء الثنائيين والمنظمات غير الحكومية الدولية، والمنظمات غير الحكومية الوطنية والحكومة الأردنية. وشمل ذلك الجوانب المتعلقة بمنتدى الشركاء في المجال الإنساني، ومجموعة العمل المشتركة بين القطاعات المعنية باللاجئين، وشبكة المسؤولين القطاعيين لتنسيق المساواة بين الجنسين، والقطاعات، واستجابة الحكومة الأردنية، ومنتدى المنظمات غير الحكومية في الأردن، والمنظمات غير الحكومية الوطنية واتحاداتها، ومنتديات تنسيق الجهات المانحة، ووكالات الأمم المتحدة، وغيرها.

ويتمثل الهدف من الاستعراض في تقديم الدروس المستفادة والتوصيات لتعزيز إدماج النوع الاجتماعي في الاستجابة الإنسانية بالأردن. كما أن توقيته مناسب للغاية نظرًا للكيفية التي يُرجَّح أن تتطور بها العديد من القضايا الرئيسية خلال السنوات القادمة -ومنها احتمالية إعادة تصميم استجابة الحكومة الرابطة بين العمل الإنساني والقدرة على الصمود والتنمية، والتخطيط والظروف الملائمة للعائدين، وذلك من منظور النوع الاجتماعي.

ويتضمن هذا الهدف المعالجة الملموسة للقضايا المتعلِّقة بما يلي:

١ - المساءلة عن النوع الاجتماعي في العمل الإنساني؛

٢ - توافر واستخدام البيانات المصنَّفة حسب الجنس والعمر والإعاقة، والإحصاءات والأدلة القائمة على النوع الاجتماعي في التحليل والتنفيذ؛

٣ - المشاركة الجادة للمرأة في أدوار القيادة وصنع القرار في الاستجابة الإنسانية؛

٤ - الاستثمارات الموجهة في تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

# المنهجية

ستند منهجية الاستعراض إلى إطار المعايير الإنسانية الدولية، بما في ذلك الالتزامات الأساسية للقمة العالمية للعمل الإنساني[٢]، ومذكرة المساعدة بشأن إدماج النوع الاجتماعي في "الصفقة الكبرى"[٣]، وسياسة اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات في العمل الإنساني[٤]، والمبادئ التوجيهية التي يوفرها الكتيب الإرشادي للمساواة بين الجنسين الصادر عن اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات (٢٠١٨)[٥] وإطار المساءلة الذي اعتمدته اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات حديثًا لسياسة المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات.[٦]

أُستخدِم أسلوب منهجي مختلط لإثراء هذه العملية، ويشمل ذلك دراسة أساسية لتحديد أفضل الممارسات من السياقات الأخرى الملائمة للأردن؛ واستعراض مكتبي للتقارير ذات الصلة، وصحائف البيانات، والاستطلاعات، ولوحات المعلومات، وأدوات إعداد التقارير التي جُمِعَت من جميع الهياكل الإنسانية في الأردن؛ وسلسلة من المقابلات مع مصادر المعلومات الأساسية، والمناقشات الجماعية المركَّزة.

أُجري الاستعراض المكتبي والمقابلات مع مصادر المعلومات الأساسية وفقًا لإطار مؤشرات ومعايير مقتبسَ من إطار المساءلة عن سياسات المساواة بين الجنسين للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات (٢٠١٧) والكتيب الإرشادي للمساواة بين الجنسين الصادر عن اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات المعنية (٢٠١٨)، والتي أُختيرت بصفتها وثائق مرجعية رئيسية لتوجيه هذه العملية. كما توجد إشارة إلى مؤشر النوع الاجتماعي والعمر ومقاييس المساواة القائمة على النوع الاجتماعي التي دمجتها قطاعات اللاجئين عام ٢٠١٩، والتي طرحتها شبكة المسؤولين القطاعيين لتنسيق المساواة بين الجنسين بالأردن في ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٨. وفضلًا عن ذلك، فقد أُشير إلى مبادئ السن والنوع الاجتماعي والتنوع التي تطبقها قطاعات اللاجئين في المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وجرت هيكلة إطار المؤشرات على الأدوات المذكورة أعلاه، كما أنه يتماشى أيضًا مع الأُطُر المنطقية لإطار المساءلة الذي تعتمده اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات والمصمَّم لمتابعة سياسات المساواة بين الجنسين التي تنتهجها اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات ورفع التقارير بشأنها. ويمكن الاطلاع على الإطار الكامل للمؤشرات في المرفق ١.

يغطي الاستعراض المكتبي عنصر اللاجئين في خط الاستجابة الإنسانية للأردن من عام ٢٠١٦ إلى ٢٠١٩، نظرًا لعدم توافر التحليلات القطاعية القائمة على النوع الاجتماعي سوى من عام ٢٠١٦ فصاعدًا. تضمنت مرحلة الاستعراض المكتبي تقييمًا، من بين أمور أخرى، للوثائق والأدوات ومصادر البيانات التالية: تحليل النوع الاجتماعي في القطاع؛ الخطط القطاعية؛ النسخ المتتالية من خطة الاستجابة الأردنية؛ صحائف الوقائع؛ لوحات المعلومات القطاعية؛ نظام التتبع المالي؛ مستشار الخدمات؛ إطار تقييم مدى التعرض للمعاناة؛ التقييم التشاركي لتعميم مراعاة السن والنوع الاجتماعي والتنوع؛ استقصاءات الأداء القطاعي؛ مؤشر النوع الاجتماعي التابع للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات في دعوات تقديم المقترحات بالسنوات السابقة (الصندوق الأردني الإنساني مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين)؛ عملية طرح مؤشر النوع الاجتماعي والسن؛ مسوح الأداء القطاعي؛ اختصاصات وصلاحيات آليات النسيق ذات الصلة؛ اختصاصات صلاحيات الموظفين ذوي الصلة؛ محاضر الاجتماعات؛ وثائق تطوير القدرات، إلخ.

مرحلة المقابلات مع مصادر المعلومات الأساسية شملت، من جملة أشياء أخرى، مقابلات مع أصحاب المصلحة التاليين بناءً على دليل المقابلات المعد وفقًا لإطار المؤشرات والمعايير: الرؤساء المشاركين في منتدى الشركاء في المجال الإنساني؛ رئيس منتدى المنظمات غير الحكومية الدولية في الأردن؛ المانحين؛ المنظمات غير الحكومية الدولية؛ المنظمات غير الحكومية الوطنية؛ وكالات الأمم المتحدة؛ الرؤساء والرؤساء المشاركين للقطاعات والقطاعات الفرعية؛ مديري مخيمات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين؛ شبكة المسؤولين القطاعيين لتنسيق المساواة بين الجنسين؛ المنسق بين القطاعات؛ منظمات المرأة؛ وزارة التخطيط والتعاون الدولي؛ مديرية شؤون اللاجئين السوريين؛ اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة؛ أطراف الحكم المحلي الفاعلة في المفرق، إربد، الزرقاء؛ اللاجئين السوريين.

٢ - https://www.agendaforhumanity.org/sites/default/files/resources/2017/Jul/WOMEN_AND%20GIRLS-CATALYSING_ACTION_TO_ACHIEVE_GENDER_EQUALITY_0.pdf

٣ - https://reliefweb.int/report/world/informal-friends-gender-group-grand-bargain-aide-memoire-gender-mainstreaming-grand

٤ - https://interagencystandingcommittee.org/system/files/iasc-revised_gender_policy_final_endorsed_12.27.2017_3.pdf

٥ - https://interagencystandingcommittee.org/system/files/2018-iasc_gender_handbook_for_humanitarian_action_eng_0.pdf

٦ - https://interagencystandingcommittee.org/system/files/iasc_accountability_framework_with_adjusted_self_assessment_0.pdf

مرحلة التثبت شملت إجراء مشاورات نهائية مع جماعات أصحاب المصلحة التاليين: منتدى المنظمات غير الحكومية الدولية في الأردن، التحالف الوطني الأردني للمنظمات غير الحكومية، مجموعة العمل المشتركة بين القطاعات، الرؤساء والرؤساء المشاركين للقطاعات والقطاعات الفرعية، شبكة المسؤولين القطاعيين لتنسيق المساواة بين الجنسين، المجموعة المرجعية وفريق العمل المعنيين باستعراض المساواة بين الجنسين في العمل الإنساني.

# ملخص النتائج الرئيسية

حلل القسم الأول من الاستعراض المكتبي على وجه الخصوص مستوى دمج تحليل النوع الاجتماعي والبيانات المصنفة حسب الجنس والعمر في الخطط القطاعية، واستكشف ما إذا كان إدماج النوع الاجتماعي والإجراءات الموجهة لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات منعكساً في خطط الاستجابة الأردنية. وقيم الاستعراض آليات المتابعة والتقييم من خلال منظور النوع الاجتماعي إلى جانب تحليل لتخصيص الموارد المالية للبرامج الموجهة للنوع الاجتماعي وتعقبها.

وفيما يتعلق بتحليل البرامج وتصميمها وتنفيذها، كشف الاستعراض المكتبي أن الأقسام الخاصة بالوضع والتحليل لكل قطاع في خطة الاستجابة الأردنية للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨ عكست بعض البيانات المصنفة حسب نوع الجنس والتحليل على أساس النوع الاجتماعي. وعلى الرغم من توافر البيانات المصنفة بحسب الجنس والعمر للقطاعات على منصة معلومات النشاط (منذ عام ٢٠١٣)، لم تعتبر تلك البيانات مدمجة على نحو كاف في جميع قطاعات خطة الاستجابة الأردنية. ومع ذلك فهناك بعض الاعتبارات المتعلقة النوع الاجتماعي تنعكس باستمرار في جميع القطاعات. ولكن، لم يكن هنا إشارات إلى قدرات وفرص المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات. وعلى العكس من خطط الاستجابة السابقة، في ٢٠١٨-٢٠٢٠ و٢٠١٩، لا يوجد هناك قسم مخصص للقضايا المشتركة - مثل النوع الاجتماعي. وتضمنت بعض الأقسام إشارات وجيزة إلى التحليل القطاعي على أساس النوع الاجتماعي الذي أجري في عامي ٢٠١٦ و٢٠١٧. ولكن الاستعراض يكشف إجمالًا أن التحليل على أساس النوع الاجتماعي والبيانات المصنف بحسب الجنس والعمر قد أدمجا بطريقة غير متسقة، مما أدى إلى عدم كفاية وانتظام إدماج النوع الاجتماعي والإجراءات الموجهة للمساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات. وقد أشار الاستعراض المكتبي إلى أنه على الرغم من وجود آليات متابعة وتقييم مستجيبة للنوع الاجتماعي، فلا تتضمن جميع آليات جمع البيانات منظور النوع الاجتماعي؛ على سبيل المثال، لا تتضمن أدوات جمع البيانات والمتابعة التقييم بيانات مصنفة بحسب الجنس والعمر إلا بصورة غير منتظمة. وبالإضافة إلى ذلك، لم تدرج في نظام المتابعة مقاييس المساواة بين الجنسين لمؤشر النوع الاجتماعي والعمر.

وفيما يخص الموارد المالية، أشار الاستعراض المكتبي إلى الصعوبات التي اكتنفت استيفاء البيانات لتتبع تمويل البرامج الموجهة للنوع الاجتماعي في نظام المعلومات لخطة الاستجابة الأردنية للأزمة السورية بالنسبة للعنصر الخاص باللاجئين. وبالإضافة إلى ذلك، لم يُحدد الشركاء في المجال الإنساني مستهدفًا ماليًا لمخصصات البرنامج لأغراض المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات.

ونظر القسم الثاني من الاستعراض المكتبي في الأدوار والمسؤوليات داخل هيكل العمل الإنساني لإدماج النوع الاجتماعي من أجل تقييم مدى التزام الشركاء في مجال المساعدات الإنسانية بدعم المساواة بين الجنسين والمساءلة وفقاً لسياسات المساواة بين الجنسين الخاصة باللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات. وأظهر تحليل الوثائق المتاحة التزاما صريحًا بالنوع الاجتماعي لدى الشركاء في العمل الإنساني؛ غير أنه اكتشف أيضاً عدداً من النهج المختلفة للتعبير عن النوع الاجتماعي في الاستراتيجيات وخطط العمل، وفي الصلاحيات، وفي الاجتماعات العادية بوصفه أحد موضوعات المناقشة. ويتفاوت دمج المسائل المتعلقة بالنوع الاجتماعي تفاوتًا كبيرًا من قطاع لآخر ومن عام لآخر. ومن المؤشرات القوية على تنفيذ سياسات النوع الاجتماعي للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات إنشاء مجموعة العمل المعنية بالنوع الاجتماعي المشتركة بين الوكالات/القطاعات. وفي عام ٢٠٢١، حدثت صلاحيات شبكة المسؤولين القطاعيين لتنسيق المساواة بين الجنسين المعنية باللاجئين، التي أنشئت عام ٢٠١٣، بناءً على النتائج التي توصل إليها هذا الاستعراض. وتشدد الصلاحيات الجديدة الموضوعة عام ٢٠٢١ على تعزيز الروابط وتبادل المعلومات مع هياكل التنسيق القائمة بالمخيمات والمناطق الحضرية، فضلًا عن إنشاء روابط اتصال مع منصات التنسيق الأخرى في ميداني العمل الإنساني والتنمية التي تتناول النوع الاجتماعي والجوانب المتقاطعة معه، مثل فريق العمل المعني بالنوع الاجتماعي التابع لفريق العمل القطري، والتضافر معها. ومنذ سبتمبر/أيلول ٢٠٢٠، يشارك في رئاسة شبكة مسؤولي قطاع اللاجئين لتنسيق المساواة بين الجنسين كل من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وتعد من الممارسات النادرة والمثلى في إدماج النوع الاجتماعي في العمل الإنساني، نظرًا لجمعها بين مهارات التنسيق القوية والخبرة الفنية في النوع الاجتماعي.

وقد أظهرت المقابلات مع مصادر المعلومات الأساسية اتفاقًا بين من أجريت معهم المقابلات على أنه لا تزال هناك عقبات تحول دون ترجمة الالتزامات والسياسات الدولية المعنية بالمساواة بين الجنسين في العمل الإنساني إلى واقع عملي؛ ومع ذلك، فثمة اعتراف أيضًا بالتقدم الكبير الذي أحرزه الأردن في كل من التشريعات الوطنية وأنظمة العمل الإنساني. ولا تزال الجهود جارية لمعالجة أوجه القصور، بما في ذلك تحسين استخدام و/أو تكييف الآليات القائمة لتتبع التحسينات المعنية بالنوع الاجتماعي. وقد لاحظت مصادر المعلومات الأساسية أنه منذ بداية الأزمة السورية، بذلت جهود هائلة لضمان أخذ النوع الاجتماعي في الحسبان عند تصميم وتنفيذ الأنشطة والإجراءات، وذلك من خلال تطبيق مبادئ المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الخاصة بالعمر، والنوع الاجتماعي، والتنوع في الاستجابة المشتركة بين القطاعات. ومع ذلك، اتفق المجيبون بالإجماع على ضرورة تعزيز المساءلة في جميع أنحاء المنظومة، ووجود قيادة وتأييد أقوى وأوضح بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات.

ووفرت المناقشات الجماعية المركزة، التي نظمت مع أعضاء شبكة المسؤولين القطاعيين لتنسيق المساواة بين الجنسين المعنية باللاجئين، فهمًا أعمق للإنجازات المهمة، والتقدم المحرز في تعزيز إدماج النوع الاجتماعي في الاستجابة من خلال دعم شبكة المسؤولين القطاعيين لتنسيق المساواة بين الجنسين للقطاعات. ولكنها ألقت الضوء كذلك على العقبات الكبيرة التي تم الوقوف عليها في الاستعراض المكتبي، مثل عدم الاعتراف بعمل المسؤولين القطاعيين لتنسيق المساواة بين الجنسين في تقييمات الأداء الفردية الخاصة بهم، وارتفاع معدل التناوب والافتقار إلى الخبرات الكبيرة، وعدم وجود تمويل مخصص يسمح بتوسيع نطاق عمل الشبكة، وكذلك الحاجة إلى ضمان توافر الخبرات الكبيرة المتخصصة في النوع الاجتماعي والاستثمار فيها، في جميع قطاع وهيئات العمل الإنساني، وكذلك الحاجة إلى الدعم الفني لبناء القدرات في مجال النوع الاجتماعي داخل الشبكة.

كما تبادلت مصادر المعلومات الأساسية رؤاها حول الاستجابة لجائحة فيروس كورونا (كوفيد-١٩). حيث أشار بعضهم إلى أن تعزيز المساواة بين الجنسين كان أحد العوامل المعجلة بالتعافي في إطار الأمم المتحدة الاجتماعي والاقتصادي من أجل الأردن، واتفق جميع المجيبين على أن أزمة جائحة كورونا سلطت الضوء على أهمية وجود استجابة منسقة بين الأطراف الفاعلة في مجال العمل الإنساني، والسلام، والتنمية، وأهمية الدور المركزي للحكومة الأردنية، والمنظمات غير الحكومية الوطنية ومنظمات المجتمع المدني. ورأى العديد من المجيبين في الجائحة فرصة لتحسين التنسيق والعلاقات مع الوزارات الرئيسية (الصحة ووزارة الخارجية والأمن). كما رأى العديد منهم أنه لا يوجد بلد آخر في العالم أكثر تقدمًا من الأردن في اتباع نهج الربط بين العمل الإنساني والتنمية، مشيرين إلى التعاون الجيد في التخطيط للطوارئ والاستجابة لها بين الحكومة والجهات الإنسانية الفاعلة الأخرى.

واعتبر المجيبون جائحة كورونا أيضًا فرصة لزيادة تعزيز الجهود الرامية إلى إدماج النوع الاجتماعي في عمل جميع القطاعات، نظرًا لتسليطها الضوء على الفجوات بين الجنسين، بما في ذلك حاجة النساء والفتيات إلى العمل اللائق والحماية الاجتماعية. والأهم من ذلك كله، ما أثبتته الجائحة من أن تدعيم سبل كسب العيش، وتحسين اعتماد المرأة على ذاتها اقتصاديًا، وإمكانية الحصول على الموارد النقدية تعد من أفضل وسائل الحماية من العنف القائم على النوع الاجتماعي.

# الاستنتاجات

وأيدت المجموعة المرجعية النتائج الأولية للاستعراض المكتبي الذي أجراه فريق العمل في أبريل/نيسان ٢٠٢٠. واستناداً إلى النتائج التي توصل إليها الاستعراض المكتبي وملاحظات مصادر المعلومات الأساسية، فقد صيغت مجموعة من التوصيات بشأن كيفية تحسين الاستجابة للنوع الاجتماعي للاستجابة المشتركة، بما في ذلك أنظمتها وهياكلها والخبرة المتاحة في مجال النوع الاجتماعي في العمل الإنساني في الأردن. ويرد في الجدول أدناه موجز للنتائج الرئيسية والتوصيات.

على الرغم من أن الأطر القانونية وأطر السياسات للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات تتيح إحراز تقدم مطرد نحو ترسيخ المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات في العمل الإنساني، فإن الاستيعاب الداخلي لمنظور النوع الاجتماعي وترسيخ عملية طويلة ولا تسير على خط مستقيم. وينبغي أن تبدأ عملية إدماج النوع الاجتماعي في خطة الاستجابة على نحو فعال من مرحلة التخطيط عن طريق دمج تحليل النوع الاجتماعي في القطاع في تحليل الوضع وكذلك في قسمي الاحتياجات وأوجه الضعف والهشاشة. وبالإضافة إلى ذلك، يجب تضمين البيانات المصنفة بحسب الجنس والعمر والإعاقة منهجيًا؛ وكما ورد على لسان أحد المشاركين، "نريد البرمجة الجيدة لأنشطة العمل الإنساني فحسب". وفي غياب هذه الخطوات المحورية، فمن غير الممكن أن تحقق خطة الاستجابة أهدافها بنجاح.

ومما يعيق ترجمة سياسات اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات والتزاماتها العامة إلى واقع عملي ترك إدماج النوع الاجتماعي لتقدير المنظمات المشرفة على قطاعات العمل الإنساني، والذين ربما كانوا أكثر أو أقل وعيًا، رغبة و/أو تدريبًا على القيام بذلك. ولا سبيل لإدماج النوع الاجتماعي دون ترسيخ فعال يسمح بالإخضاع للمساءلة وإعداد التقارير. ومن بين الدروس الرئيسية المستفادة من هذا الاستعراض أن إدماج النوع الاجتماعي لا يمكن أن تقع مسؤوليته على وكالة أو قطاع/فريق واحد، بل يجب أن يدمج في نهج استراتيجي مشترك بين جميع شركاء العمل الإنساني والتنمية والمجالات القطاعية. ويجب أن يتم هذا الجهد المنسق في جميع مراحل التخطيط والتمويل والتقديم ورفع التقارير للاستجابة الإنسانية، ويجب أن تستند الإجراءات إلى الاحتياجات والسياق المحليين، بما في ذلك من خلال تعزيز برنامج توطين مستجيب للنوع الاجتماعي.

وترى مصادر المعلومات الأساسية أن شركاء العمل الإنساني في الأردن قاموا بتطوير ودمج نهج الربط في استجاباتهم، وبالتالي فمن الضروري التعاون مع الحكومة وشركاء التنمية في إدماج النوع الاجتماعي وتتبع تمويل المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات. وقد جاءت جائحة كورونا لتذكرنا جميعًا بأهمية الاستعداد لمنع الآثار السلبية لمثل تلك الأزمات والتخفيف منها. فهذه الآثار تؤثر بصورة غير متناسبة على النساء والفتيات والفئات الهشة والمهمشة مثل اللاجئين، والأشخاص ذوي الإعاقة، والأسر التي تعولها النساء، والمسنات، والشباب، وفئات المثليات، والمثليين، ومزدوجي الميل الجنسي، والمتحولين جنسيًا، وأحرار الجنس، وثنائيي الجنس. ويعني ذلك ضرورة تحديث خطط الاستعداد بصورة دورية عن طريق تطبيق منظور النوع الاجتماعي لضمان استمرارية العمل.

وفيما يتعلق بالمنهجية، أظهر الاستعراض أننا لا نستطيع الاعتماد فقط على تحليل آليات التتبع ورفع التقارير وأدواتهما لفهم مستوى مساءلة العمل الإنساني عن المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات. فثمة درجة من التعقيد التي لا يمكن أن تسجلها، النماذج والأشكال والصور والرسوم البيانية. ويجب مواءمة أدوات القياس الكمي الخاصة بتقييم مدى الاستجابة للنوع الاجتماعي وإعداد التقارير بشأنها مع السياق و/أو استخدامها جنبًا إلى جنب مع الأدوات الأكثر وصفية.

# مصفوفة النتائج الرئيسية والتوصيات والإجراءات المقترحة

## ١- القيادة والمساءلة

بُذلت جهود لضمان مراعاة المساواة بين الجنسين في تصميم الأنشطة والعمليات وتنفيذها، ولكن يمكن تعزيز المساءلة من خلال قيادة ودعوة أقوى.

| التوصيات: | الإجراءات المقترحة |
|---|---|
| تعزيز المساءلة في جميع أنحاء النظام من خلال قيادة ودعوة أقوى. | • ضمان ودعم مساحة الأداء والتأثير الفعالين لشبكة المسؤولين القطاعيين لتنسيق المساواة بين الجنسين المعنية باللاجئين التي ترأسها المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وهيئة الأمم المتحدة للمرأة لتعزيز إدماج النوع الاجتماعي على مستوى القطاعات وداخلها<br>• التأكُّد من أن الموضوعات ذات الصلة بالنوع الاجتماعي تعد من البنود المنتظمة على جدول أعمال اجتماع منتدى الشركاء في المجال الإنساني<br>• إنشاء آلية في إطار منتدى الشركاء في المجال الإنساني لمراقبة التقدم المُحرَز في تنفيذ توصيات وخطط عمل مجموعة عمل المساواة بين الجنسين في العمل الإنساني والتي تشمل إدماج النوع الاجتماعي في خطة الاستجابة الأردنية والخطط القطاعية والدعوة.<br><br>**الجهة المسؤولة:**<br>• القيادات: المجموعة المرجعية لمجموعة المساواة بين الجنسين في العمل الإنساني وفريق العمل، ومنسق مجموعة العمل المشتركة بين القطاعات، وشبكة المسؤولين القطاعيين لتنسيق المساواة بين الجنسين،<br>• الإشراف: الرؤساء المشاركون والأمانة المشتركة لمنتدى الشركاء في المجال الإنساني |

## ٢- إدماج النوع الاجتماعي مع التركيز على العمل الإنساني ذي الأثر التحويلي في مجال المساواة بين الجنسين والبيانات في مجال المساواة بين الجنسين

١ - لا يُدمَج كل من تحليل المساواة بين الجنسين والبيانات المُصنَّفة بحسب الجنس والعمر على نحو ثابت في الخطط القطاعية أو خطط الاستجابة الأردنية للأزمة السورية.

٢ - تركِّز معظم الإجراءات الموجَّهة الشائعة على توفير خدمات الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية ومنع/مواجهة العنف القائم على النوع الاجتماعي ولا تتضمن تدابير لإجراءات تحويلية.

| التوصيات: | الإجراءات المقترحة |
|---|---|
| ١- ضمان دمج تحليل النوع الاجتماعي والتنوع والبيانات المصنَّفة حسب الجنس والعمر والإعاقة على نحو منهجي خلال مرحلة التخطيط في كل من الخطط القطاعية و خطة الاستجابة الأردنية في جميع مراحل دورة البرنامج. | • تقييم وتوثيق التحديات التي تواجه استخدام تحليل النوع الاجتماعي والتنوع والبيانات المصنَّفة حسب الجنس والعمر والإعاقة وضع وتنفيذ استراتيجية أو خطة عمل لضمان قدرة جميع الشركاء في المجال الإنساني على جمع واستخدام البيانات المصنَّفة حسب الجنس والعمر والإعاقة وتحليل النوع الاجتماعي والتنوع طوال دورة الاستجابة<br>• إعداد نشرة متعددة القطاعات لتحليل النوع الاجتماعي والتنوع في بداية كل مرحلة تخطيط لخطة الاستجابة الأردنية بمشاركة رؤساء القطاعات وفرق عمل شبكة المسؤولين القطاعيين لتنسيق المساواة بين الجنسين وخطة الاستجابة الأردنية.[٧]<br>• سيُعقَد اجتماع بين كل من شبكة المسؤولين القطاعيين لتنسيق المساواة بين الجنسين ورؤساء القطاعات في بداية كل مرحلة من مراحل التخطيط لخطة الاستجابة الأردنية؛ بهدف وضع أولويات واضحة خاصة بكل قطاع بشأن النوع الاجتماعي والاحتواء، لدمجها في الخطط القطاعية وتتبُّع التقدم المُحرز بانتظام في إدماج النوع الاجتماعي طوال دورة برنامج خطة الاستجابة الأردنية، وذلك بالاستعانة بلوحة معلومات النوع الاجتماعي<br>• ضمان دمج تحليل النوع الاجتماعي والتنوع في القطاع والبيانات المصنَّفة حسب الجنس والعمر والإعاقة في قسم تحليل وضع واحتياجات ونقاط ضعف خطة الاستجابة الأردنية بالتنسيق مع شبكة المسؤولين القطاعيين لتنسيق المساواة بين الجنسين<br>• شبكة المسؤولين القطاعيين لتنسيق المساواة بين الجنسين تقدِّم الدعم لتصميم التدخلات القطاعية وأوراق ملخص المشروع المستجيبة للنوع الاجتماعي وفقًا لذلك، ويشمل ذلك الإجراءات الموجهة اللازمة لتحقيق النتائج المتوقعة والمؤشرات والمستهدفات المصنَّفة حسب الجنس والعمر والإعاقة لتتبُّع الامتثال، بالتنسيق مع رؤساء القطاعات<br><br>**الجهة المسؤولة:**<br>• القيادات: شبكة المسؤولين القطاعيين لتنسيق المساواة بين الجنسين<br>• الدعم: القطاعات، مجموعة العمل المشتركة بين القطاعات<br>• الإشراف/التنسيق: الرؤساء المشاركون في منتدى الشركاء في المجال الإنساني، ووزارة التخطيط والتعاون الدولي، ورؤساء فريق عمل خطة الاستجابة الأردنية، واللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة ومراكز تنسيق شؤون النوع الاجتماعي في الوزارات |

٧ - نشرة حول قضايا النوع الاجتماعي: احتياجات النساء والفتيات والفتيان والرجال في العمل الإنساني في فلسطين هو مثال على نشرة متعددة القطاعات حول قضايا النوع الاجتماعي.

| التوصيات: | الإجراءات المقترحة |
| --- | --- |
| ٢. الحفاظ على قوة التركيز على الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية والعنف القائم على النوع الاجتماعي، وبالتوازي مع ذلك، رفع مستوى الوعي حول العمل الإنساني ذي الأثر التحويلي في مجال المساواة بين الجنسين الذي يستهدف القدرات والتمكين والمشاركة الفعالة للنساء والفتيات بفئاتهن المختلفة بالإضافة إلى الفئات الهشة والمهمشة الأخرى. الاعتراف بأن العمل الإنساني ذا الأثر التحويلي في مجال المساواة بين الجنسين عنصرٌ مكملٌ وحاسمٌ للإجراءات التي تعزّز من الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية وتقي من العنف المبني على النوع الاجتماعي. | • الدعم والدعوة إلى برامج العمل الإنساني ذي الأثر التحويلي في مجال المساواة بين الجنسين المرتبطة ببرنامج عمل التوطين والتي تتجاوز القدرات؛ وذلك للتركيز على المشاركة الجادة وتمكين وقيادة المرأة، ويشمل ذلك التخطيط وعرض الممارسات الجيدة لمبادرات العمل الإنساني ذي الأثر التحويلي في مجال المساواة بين الجنسين على مستوى القطاعات<br>• وضع خطة تنمية قدرات مجموعة عمل المساواة بين الجنسين في العمل الإنساني لتوفير التدريب وحلقات العمل حول العمل الإنساني ذي الأثر التحويلي في مجال المساواة بين الجنسين، وتحليل النوع الاجتماعي والتنوع، والبيانات المصنفة بحسب الجنس والعمر، ومقاومة العنف القائم على النوع الاجتماعي، ومسارات الإحالة، والقرارات المعنية بالصحة والحقوق الجنسية والإنجابية (مثل السلامة الجسدية والاستقلالية والحقوق الإنجابية) وغير ذلك لأعضاء القطاع، ومجموعات العمل، والقيادات، والمنسقين، والمنفذين، والوزارات التنفيذية التابعة للحكومة الأردنية التي تقود فرق عمل خطة الاستجابة الأردنية، ووزارة التنمية الاجتماعية، وإدارة حماية الأسرة، ودائرة المشتريات الحكومية، وعموم الجهات الفاعلة الإنسانية من المنظمات الدولية والمحلية، والسلطات المحلية والجهات المانحة بصفتها جزءًا من عمليات التهيئة<br>• توفير وصول مستدام إلى الموارد ذات الصلة بمجموعة عمل المساواة بين الجنسين في العمل الإنساني (حول العنف القائم على النوع الاجتماعي، والصحة الجنسية والإنجابية، والعمل الإنساني ذي الأثر التحويلي في مجال المساواة بين الجنسين، ولوحات معلومات النوع الاجتماعي وغير ذلك) من خلال منصة على الإنترنت مرتبطة ببوابة استجابة المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في سوريا أو المنصات الإلكترونية ذات الصلة<br>**الجهة المسؤولة:**<br>• القيادة: شبكة المسؤولين القطاعيين لتنسيق المساواة بين الجنسين، ومجموعة العمل المعنية بالعنف القائم على النوع الاجتماعي، ومجموعة العمل المتعلّقة بالصحة الجنسية والإنجابية<br>• الدعم: مجموعة العمل المشتركة بين القطاعات.<br>• الإشراف/التنسيق: الرؤساء المشاركون في منتدى الشركاء في المجال الإنساني، وفريق عمل توطين منتدى الشركاء في المجال الإنساني، وجميع منفذي الشؤون الإنسانية، ووزارة التخطيط والتعاون الدولي، والوزارات التنفيذية التابعة للحكومة الأردنية التي تقود فرق عمل خطة الاستجابة الأردنية، واللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، ومراكز تنسيق شؤون النوع الاجتماعي في الوزارات |

## ٣- التمويل

١ - مؤشرات المساواة بين الجنسين عبارة عن أدوات مفيدة لتتبُّع مخصصات النوع الاجتماعي على نحو منهجي، بينما يُعَد كل من التدريب والمتابعة ضروريين لضمان الامتثال والتدقيق. شبكة المسؤولين القطاعيين لتنسيق المساواة بين الجنسين لا تتبع التقدم المُحقَّق في استخدام مؤشر النوع الاجتماعي والعمر.

٢ - لم يُحدَّد مستهدف مالي لمخصصات البرنامج لأغراض المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات لضمان الوفاء بالالتزامات العالمية والمشتركة بين الوكالات.

| التوصيات: | الإجراءات المقترحة |
|---|---|
| ١- تحسين آليات تتبُّع مستويات التمويل للبرامج الموجهة نحو النوع الاجتماعي أو التي تراعي النوع الاجتماعي على مستوى جميع تدفقات التمويل الإنساني. | • ضمان دمج مؤشر النوع الاجتماعي والعمر التابع للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بالكامل في تصميم مشروع قطاع خطة الاستجابة الأردنية المُقترَح، وعملية الفحص والمتابعة والتقييم وجميع آليات التمويل الإنساني ذات الصلة<br>• تعزيز القدرة على استخدام مؤشر النوع الاجتماعي والعمر بين أعضاء القطاع والمنظمات الإنسانية المنفذة<br>• دمج مقاييس المساواة بين الجنسين لمؤشر النوع الاجتماعي والعمر مع نظام متابعة خطة الاستجابة الأردنية<br>• التأكُّد من توافق نظام التتبُّع المالي والصندوق الأردني الإنساني مع إرشادات النوع الاجتماعي العالمية للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات<br>• التواصل مع الجهات المانحة والحكومة الأردنية لاستكشاف سبل تعزيز آليات تتبُّع التمويل فيما يتعلَّق بالنوع الاجتماعي في العمل الإنساني<br><br>**الجهة المسؤولة:**<br>• القيادة: مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين (لنظام التتبُّع المالي)، ومكتب منسق الشؤون الإنسانية (الصندوق الأردني الإنساني)، والحكومة الأردنية (لنظام المعلومات لخطة الاستجابة الأردنية للأزمة السورية)،<br>• الدعم: القطاعات، ومجموعة المشتركة بين القطاعات، شبكة المسؤولين القطاعيين لتنسيق المساواة بين الجنسين<br>• الإشراف/التنسيق: وزارة التخطيط والتعاون الدولي، رؤساء فرق عمل خطة الاستجابة الأردنية من الوزارات التنفيذية، واللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، ومراكز تنسيق شؤون النوع الاجتماعي في الوزارات |
| ٢- وضع مستهدف مالي لمخصصات البرنامج لأغراض المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات لضمان الوفاء بالالتزامات. | • وضع حد أدنى للمستهدف المالي على مستوى النظام لمخصصات النوع الاجتماعي في المشاريع القطاعية في إطار خط الاستجابة الأردنية - على سبيل المثال: ١٥٪ لمخصصات النوع الاجتماعي في تصميم المشروع القطاعي[٨] أو ١٥٪ من جميع المشاريع لتكون مقاييس المساواة بين الجنسين من الدرجة الثالثة ومؤشر النوع الاجتماعي والعمر من الدرجة الثانية.<br>• الدعم والدعوة إلى إنشاء آليات تتبُّع لقياس تمويل المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات في العمل الإنساني بالتنسيق مع الجهات المانحة والحكومة الأردنية.<br><br>**الجهة المسؤولة:**<br>• القيادة: مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين (لنظام التتبُّع المالي)، ومكتب منسق الشؤون الإنسانية (الصندوق الأردني الإنساني)، والحكومة الأردنية (لنظام المعلومات لخطة الاستجابة الأردنية للأزمة السورية)، وشبكة المسؤولين القطاعيين لتنسيق المساواة بين الجنسين<br>• الإشراف/التنسيق: الرؤساء المشاركون في منتدى الشركاء في المجال الإنساني، ووزارة التخطيط والتعاون الدولي، واللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، ومجموعة الجهات المانحة |

٨ - دراسة عالمية أجرتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة وصندوق الأمم المتحدة للسكان حول تمويل المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات وقد توصلت هذه الدراسة التي نشرت في وقت سابق من هذا العام إلى وجود تباينات كبيرة في مستوى التمويل ورفع التقارير عن التمويل. ووجدت نتائج الدراسة بالأردن، بالاستعانة بقاعدة شواهد محدودة، أنه بالنسبة للأعوام ٢٠١٧-٢٠١٨ فقد كان التمويل الذي يستهدف النساء والفتيات أقل من ٥٪ ويركز في المقام الأول على الصحة والحماية الاجتماعية. كما وجد تحليل سابق لبيانات المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية المخصصة للقطاع من أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في ٢٠١٢-٢٠١٣ قد وجد أن ٦ ٪ فقط من جميع المساعدات المقدَّمة إلى الدول والاقتصادات الهشة استهدفت المساواة بين الجنسين بصفتها هدفًا رئيسيًا. (راجع: منع الصراع وتحويل العدالة والأمن السلام: دراسة عالمية حول تنفيذ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ١٣٢٥ (٢٠١٥) ص ٣٦٨) وجدت الدراسة نفسها أن معظم المساعدات الثنائية لدعم المساواة بين الجنسين المقدَّمة إلى الدول والاقتصادات الهشة تصب في مصلحة القطاعات الاجتماعية مثل التعليم والصحة، بينما لا تزال هناك فجوات تمويلية كبيرة في القطاعات الاقتصادية والإنتاجية، وكذلك قطاع الأمن والسلام.

## ٤- التنسيق

١ - لم تُنفَّذ خطة قطرية خاصة حول المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات في الاستجابة الإنسانية للأزمة السورية تتضمن استراتيجيات للمشاركة مع المنظمات النسائية المحلية في الأردن. ومع ذلك فقد اتخذ الشركاء في المجال الإنساني خطوات لتعزيز مشاركة المنظمات النسائية الوطنية في آليات التنسيق (مثل منتدى الشركاء في المجال الإنساني)، بيد أن المشاركة الفعَّالة للمرأة على المستوى دون الوطني لا تزال متأخرة (كالمخيمات والمجتمعات المضيفة).

٢ - تظهر استقصاءات الأداء القطاعي أن النوع الاجتماعي لا يُعَد ذا صلة عند تقييم أداء القطاع، وأن أساليب التشغيل القياسية لتقييمات الاحتياجات المنسقة لا تراعي اعتبارات النوع الاجتماعي.

٣ - إنشاء مجموعة عمل معنية بالنوع الاجتماعي مشتركة بين الوكالات والقطاعات: المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وهيئة الأمم المتحدة للمرأة تترأس شبكة المسؤولين القطاعيين لتنسيق المساواة بين الجنسين، ولكن تأثيرها محدود بسبب عدم كفاية وتفاوت مستوى الخبرة المعنية بالنوع الاجتماعي عَبْر الشبكة، بما في ذلك من يمثلون قطاعهم في الشبكة.

| التوصيات: | الإجراءات المقترحة |
|---|---|
| ١- زيادة مشاركة المرأة في آليات التنسيق على جميع المستويات، وإنشاء أنظمة للمساءلة لضمان مشاركتها الهادفة. | • جمع وتبادل المعلومات بانتظام حول تمثيل المرأة في هياكل المجتمع المحلي للاجئين في كل من المخيمات والمناطق الحضرية بطريقة سهلة المنال<br>• رسم خريطة الوصول وتعزيزه من أجل مشاركة المجموعات النسائية المحلية في الاستجابة الإنسانية وآليات تنسيقها وقيادتها لها على المستويين الوطني ودون الوطني<br>• تنسيق مجموعات العمل لضمان مشاركة وقيادة المجموعات النسائية في تصميم وتنفيذ المبادرات.<br>• تصميم ومتابعة المؤشرات النوعية والكمية المتعلِّقة بالمشاركة الجادة للنساء والمجموعات النسائية في منتديات التنسيق الإنساني من خلال المشاركة والتشاور مع اللاجئات والنساء في المجتمعات المضيفة والمجموعات النسائية<br>• إطلاق حملة للدعوة والتوعية بشأن الدور المهم للمرأة، والموظفات في المجال الإنساني ومنظمات المجتمع المدني النسائية في العمل الإنساني، ويشمل ذلك التنسيق مع وسائل الإعلام المحلية.<br>• تقييم الثغرات والعقبات أمام مشاركة وقيادة النساء والموظفات في المجال الإنساني ومنظمات المجتمع المدني النسائية في العمل الإنساني، ووضع استراتيجية أو خطة لسد الفجوات بغيةَ تعزيز التكافؤ بين الجنسين والدور القيادي للمرأة.<br>• إجراء تدريب وتوجيه موجهين مع منظمات المجتمع المدني النسائية ومن يمثل المجتمعات المهمشة والهشة؛ لتعزيز فهمها لنظام تنسيق الشؤون الإنسانية، ودورة البرامج الإنسانية، وآليات وفرص التمويل الإنساني، والتطوير التنظيمي.<br><br>**الجهة المسؤولة:**<br>• القيادة: شبكة المسؤولين القطاعيين لتنسيق المساواة بين الجنسين، ومجموعة عمل الحماية، ومجموعة العمل الفرعية المعنية بالعنف القائم على النوع الاجتماعي،<br>• الدعم: مجموعة العمل المشتركة بين القطاعات، والقطاعات، ومجموعة العمل المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية، وفريق عمل التوطين<br>• الإشراف/التنسيق: الرؤساء المشاركون في منتدى الشركاء في المجال الإنساني، الرؤساء المشاركون في منتدى الشركاء في المجال الإنساني |
| ٢- وضع مؤشرات أداء للنوع الاجتماعي ضمن استقصاءات الأداء القطاعي وآلية استعراض التقييم الشامل للاحتياجات. | • دمج "التنسيق مع شبكة المسؤولين القطاعيين لتنسيق المساواة بين الجنسين" و "تعزيز الدور القيادي للمنظمات النسائية المحلية ومشاركتها" بصفتها مؤشرات أداء في استقصاءات الأداء القطاعي<br>• إشراك شبكة المسؤولين القطاعيين لتنسيق المساواة بين الجنسين وخبراء النوع الاجتماعي في تصميم وتنفيذ واستعراض تقييمات الاحتياجات المنسَّقة لدمج منظور النوع الاجتماعي والعمر والتنوع، ويشمل ذلك فريق التقييم المتوازن بين الجنسين بالتنسيق مع المجموعات النسائية المحلية في المخيمات والمجتمعات المضيفة<br><br>**الجهة المسؤولة:**<br>• القيادة: مجموعة العمل المشتركة بين القطاعات، شبكة المسؤولين القطاعيين لتنسيق المساواة بين الجنسين<br>• الدعم: رؤساء القطاعات |

| التوصيات: | الإجراءات المقترحة |
| --- | --- |
| ٣- تعزيز مشاركة شبكة المسؤولين القطاعيين لتنسيق المساواة بين الجنسين وخبرتها، وقدراتها، ومساءلتها. | • إجراء تقدير لاحتياجات بناء القدرات ووضع خطة تنمية قدرات محدَّدة التكلفة بشأن النوع الاجتماعي في التدريبات الإنسانية لشبكة المسؤولين القطاعيين لتنسيق المساواة بين الجنسين<br>• ضمان وضع الوكالات مخصصات في الميزانية لأغراض التدريب وفقًا لخطة تنمية القدرات المحدَّدة التكاليف لشبكة المسؤولين القطاعيين لتنسيق المساواة بين الجنسين.<br>• يجب على الرؤساء المشاركين في شبكة المسؤولين القطاعيين لتنسيق المساواة بين الجنسين وضع تدابير لتعزيز المساءلة الاجتماعية والاستدامة والخبرة المؤسسية؛ نظرًا لارتفاع معدل تبديل موظفي شبكات المسؤولين القطاعيين لتنسيق المساواة بين الجنسين؛ ويجب أن يستهدف ذلك إشراك النساء من المنظمات غير الحكومية المحلية حيث يوجد استقرار أكبر<br>• التأكُّد من تضمن البرنامج التعريفي لرئيس القطاع إحاطته علمًا بشبكة المسؤولين القطاعيين لتنسيق المساواة بين الجنسين، ومن ذلك عملية الترشيح للشبكة<br>• ضمان دعم المنظمات المضيفة لشبكة المسؤولين القطاعيين لتنسيق المساواة بين الجنسين من أجل تخصيص الوقت لعمل الشبكة من خلال مطالبة المنظمات "بالتبرع" بنسبة مئوية من وقت عمل الموظف المرشح من جانبهم على أساس شهري، أو من خلال مطالبة الوكالات التي ترأس كل قطاع بتوظيف وتوفير ذوي الخبرة في مجال النوع الاجتماعي للقطاع بأكمله<br>• تعزيز التعاون والتنسيق بين شبكة المسؤولين القطاعيين لتنسيق المساواة بين الجنسين، وقطاع الحماية، ومجموعة العمل المعنية بالعنف القائم على النوع الاجتماعي، والقطاع الفرعي لحماية الطفولة، ومجموعة العمل المعنية بالعمر والإعاقة، وشبكة الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين لتبسيط جهود دمج النوع الاجتماعي والحماية داخل وعَبْر القطاعات<br><br>**الجهة المسؤولة:**<br>• القيادات: شبكة المسؤولين القطاعيين لتنسيق المساواة بين الجنسين<br>• الدعم: مجموعة العمل المشتركَة بين القطاعات، القطاعات |

## ٥- المتابعة

١ - اختصاصات وصلاحيات منسق مجموعة العمل المشتركة بين القطاعات واختصاصات وصلاحيات مجموعات العمل القطاعية والقطاعية الفرعية لها توجُّهات غير متسقة لإدماج النوع الاجتماعي.

٢ - آليات المتابعة والتقييم غير مستجيبة بالكامل للنوع الاجتماعي. تشمل التحديات المحدَّدة الاستخدام غير المتسق للبيانات المصنفة بحسب الجنس والعمر ومؤشرات النوع الاجتماعي وعدم كفاية الفحص والاستخدام المحدود للبيانات النوعية.

| التوصيات: | الإجراءات المقترحة |
|---|---|
| ١- استعراض الاختصاصات والصلاحيات القطاعية وتحديثها عند اللزوم | • تحديث جميع الاختصاصات والصلاحيات لمجموعة العمل المشتركة بين القطاعات لتشمل القضايا المتعلِّقة بالنوع الاجتماعي على نحو منهجي، بما في ذلك المشاركة الجادة للمرأة، بهدف تحسين المساءلة<br>• تنقيح اختصاصات وصلاحيات منسق مجموعة العمل المشتركة بين القطاعات لتحديد كيف يضمن هذا المنصب انعكاس النوع الاجتماعي في عمل القطاع والخبرة المطلوبة لذلك لكون النوع الاجتماعي قضية مشتركة<br>• الحفاظ على الاتساق الوظيفي بين مجموعة العمل المشتركة بين القطاعات وشبكة المسؤولين القطاعيين لتنسيق المساواة بين الجنسين وذلك من خلال عقد اجتماعات أو إنشاء تسلسل إداري أو كليهما<br>• التأكد من وجود مستشار في شؤون النوع الاجتماعي والرئيس المشارك لشبكة المسؤولين القطاعيين لتنسيق المساواة بين الجنسين الخبير في النوع الاجتماعي ضمن مجموعة العمل المشتركة بين القطاعات ويقدم تحديثات ومدخلات منتظمة تتعلَّق بالنوع الاجتماعي في اجتماعات مجموعة العمل المشتركة بين القطاعات<br><br>**الجهة المسؤولة:**<br>• القيادة: مجموعة العمل المشتركَة بين القطاعات، شبكة المسؤولين القطاعيين لتنسيق المساواة بين الجنسين<br>• الدعم: القطاعات |
| ٢- إجراء استعراض لآليات وعمليات المتابعة والتقييم على مستوى النظام؛ لضمان آليات متابعة وتقييم مستجيبة للنوع الاجتماعي والتي تستخدم البيانات المصنَّفة حسب الجنس والعمر والإعاقة بالإضافة إلى مؤشرات المساواة بين الجنسين على نحو منهجي ومتسق، مع الترميز والتدقيق المناسبين؛ وضمان أن ٥٠٪ من مؤشرات الأداء القطاعية تستجيب للنوع الاجتماعي؛ وأن مقاييس المساواة بين الجنسين مدمجة في نظام المتابعة؛ وأن خطة الاستجابة الأردنية تُقيَّم في ضوء النتائج الخاصة بالنوع الاجتماعي عقب كل دورة. | • وضع مؤشرات قطاع خطة الاستجابة الأردنية المستجيبة للنوع الاجتماعي، بما في ذلك المؤشرات النوعية<br>• تحديث مجموعة العمل المشتركة بين القطاعات وأدوات جمع البيانات القطاعية لتوفير التقارير السردية وتحسين النماذج للسماح بمزيد من العمل التحليلي حول النوع الاجتماعي<br>• المواءمة بين مؤشرات خطة الاستجابة الأردنية وأوراق ملخص المشروع لتشمل عناصر تتعلَّق برضا المرأة ومشاركتها.<br>• تضمين البيانات المصنَّفة حسب الجنس والعمر والإعاقة على نحو منهجي في مجموعة العمل المشتركة بين القطاعات وصحائف الوقائع القطاعية ولوحات المعلومات والاستقصاءات<br>• تحسين مجموعة العمل المشتركة بين القطاعات وقوالب جمع البيانات القطاعية وتسجيل الدرجات بحيث يخضع النوع الاجتماعي لتقييم صحيح (على سبيل المثال: مراعاة الأفراد عند إجراء الدراسات الاستقصائية، وليس الأسر فحسب، لضمان أخذ آراء النساء في الحسبان)<br>• إدراج مستجدات النوع الاجتماعي وشبكة المسؤولين القطاعيين لتنسيق المساواة بين الجنسين في تحديثات مجموعة العمل المشتركة بين القطاعات<br>• الانخراط مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومكتب منسق الشؤون الإنسانية ووزارة التخطيط والتعاون الدولي؛ لتحديد دور مسؤولي النوع الاجتماعي في خطة الاستجابة الأردنية ولجان تقييم الصندوق الإنساني الأردني ووضع بروتوكولات للحالات التي لا يتوافر فيها مسؤول نوع اجتماعي أو تكون قادرة عمليًا على أن تكون جزءًا من الفريق<br><br>**الجهة المسؤولة:**<br>• القيادة: شبكة المسؤولين القطاعيين لتنسيق المساواة بين الجنسين، ومجموعة العمل المشتركة بين القطاعات، والقطاعات، ومكتب منسق الشؤون الإنسانية<br>• الإشراف/التنسيق: وزارة التخطيط والتعاون الدولي، وفرق عمل خطة الاستجابة الأردنية التي تقودها الحكومة الأردنية، واللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، ومراكز تنسيق شؤون النوع الاجتماعي في الوزارات، والتحالف الوطني الأردني للمنظمات غير الحكومية |

# المرفق ١ : إطار التحليل

## ١-١ | المقاييس: تحليل البرامج وتصميمها وتنفيذها

### ١-١-١ الخطط القطاعية[٩] تدمج تحليل النوع الاجتماعي والبيانات المصنفة بحسب الجنس والعمر

**المعايير:**

- عدد الخطط القطاعية من أصل ٨ قطاعات التي أدمجت تحليل النوع الاجتماعي والبيانات المصنفة بحسب الجنس والعمر المحدثة، والتي تحدد أوجه عدم المساواة المبنية على النوع الاجتماعي التي قد تقود إلى اختلاف السلطة، وجوانب الضعف، والقدرات، والصوت والمشاركة لدى النساء والفتيات والرجال والفتيان.

### ١-١-٢. خطة الاستجابة الإنسانية تعكس كلاً من إدماج النوع الاجتماعي والإجراءات الموجهة لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات

**المعايير:**

- أولويات واحتياجات النساء والفتيات والرجال والفتيان تتجلى بوضوح في جميع أهداف كل قطاع.
- هدف واحد بكل قطاع يستهدف تحديدا تحقيق المساواة بين الجنسين على أساس تحليل النوع الاجتماعي في القطاع.
- اعتماد الاستراتيجيات التي تقر بالرعاية غير مدفوعة الأجر والمسؤوليات المنزلية وتحد منها وتعيد توزيعها على مستوى الخطط القطاعية.
- خطة الاستجابة الأردنية تقدم الدعم للتمكين الاقتصادي للنساء من خلال التدخلات الموجهة لسبل كسب العيش والتشغيل.
- خطة الاستجابة الأردنية تضع أحكامًا خاصة بالصحة الجنسية والإنجابية للنساء والفتيات وكذلك الرجال والفتيان.
- خطة الاستجابة الأردنية تتناول تخفيف العنف القائم على النوع الاجتماعي وتتصدى له.
- خطة الاستجابة الأردنية تتناول التخفيف من الاستغلال والانتهاك الجنسيين وتتصدى له.
- خطة الاستجابة الأردنية تصوغ استراتيجيات/خطط لتنفيذ المساءلة عن السكان المتضررين/الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين، سياسات اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بشأن مركزية الحماية في العمل الإنسان، وسياسات اللجنة بشأن النوع الاجتماعي.

## ١-٢ | المقاييس: المتابعة والتقييم

### ١-٢-١ آليات المتابعة والتقييم المستجيبة للنوع الاجتماعي قائمة

**المعايير:**

- أدوات مجموعة العمل المشتركة بين القطاعات وموارد بياناتها وأدوات المتابعة ورفع التقارير في نظام المعلومات لخطة الاستجابة الأردنية للأزمة السورية تدمج البيانات المصنفة بحسب الجنس والعمر وتحللها
- دونت مؤشرات المساواة بين الجنسين بشكل كافٍ في المقترحات المقدمة (الصندوق الأردني الإنساني لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين)، وتدقيقها، وطرح (٢٠١٨/٢٠١٩) جزء من معايير التقييم (قبيل ٢٠١٩) ومؤشرات المساواة بين الجنسين والعمر.
- أكثر من ٥٠٪ من مؤشرات أداء القطاع مستجيبة للنوع الاجتماعي.
- مقاييس المساواة بين الجنسين في مؤشرات المساواة بين الجنسين والعمر مدرجة في نظام المتابعة.
- قيمت الاستجابة للاجئين في الأردن بعد كل دورة على أساس النتائج الخاصة بالنوع الاجتماعي.

## ١-٣ | المقاييس: الموارد المالية

### ١-٣-١ الموارد الكافية للبرامج الموجهة للنوع الاجتماعي خصصت وتم تتبعها

**المعايير:**

- تتبع التمويل المقدم للبرامج المستهدفة للنوع الاجتماعي في نظام التتبع المالي والعنصر الخاص باللاجئين في نظام المعلومات لخطة الاستجابة الأردنية للأزمة السورية.
- تم تحديد مستهدف مالي لمخصصات البرنامج لأغراض المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات، ضمانًا لتحقيق الالتزامات العالمية وفيما بين الوكالات.

---

٩ - تقدم ثمان قطاعات الدعم حاليًا في إطار الاستجابة الأردنية للاجئين: الاحتياجات الأساسية، سبل كسب العيش، التعليم، الأمن الغذائي، الصحة، الحماية، الإيواء، والمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية.

### ٢-١ يلتزم الشركاء في الشؤون الإنسانية بتأييد المساواة بين الجنسين ويخضعون للمساءلة عن سياسات اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بشأن النوع الاجتماعي[١٠]

**المعايير:**

- تشكل المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات موضوعاً منتظماً للمناقشة في اجتماعات مجموعة العمل القطاعية ودون القطاعية، ومنتدى الشركاء في المجال الإنساني، واجتماعات التنسيق بين مجموعات العمل المشتركة بين القطاعات على مدى الأعوام ٢٠١٧ و٢٠١٨ و٢٠١٩.
- صلاحيات آليات التنسيق المشتركة بين الوكالات على الصعيدين الوطني والمحلي تتضمن على وجه التحديد المسؤوليات ذات الصلة بإدماج النوع الاجتماعي.
- كل من استراتيجيات/خطط العمل القطاعية في الأعوام ٢٠١٧ و٢٠١٨ و٢٠١٩ أدمجت بها اعتبارات المساواة بين الجنسين، وترفع تقارير منتظمة عن وضعها.
- عمل تحليلي مرة كل سنتين يتناول قدرات النساء والفتيات على منع الأزمات والتصدي لها، بدلًا من التركيز المتكرر على أوجه ضعفهن حصريًا.
- إعداد وتنفيذ خطة قطرية خاصة حول المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات تتضمن استراتيجيات للمشاركة مع المنظمات النسائية المحلية.[١١]
- تعيين خبير واحد أو أكثر في مجال المساواة بين الجنسين في العمل الإنساني لتقديم المشورة والتوجيه الفني للقيادات العليا.

### ٢-٢ مجموعة عمل مشتركة بين الوكالات/القطاعات معنية بالنوع الاجتماعي قائمة وعاملة

**المعايير:**

- أنشئت آلية تنسيق للمساواة بين الجنسين، تتمتع بالخبرة والموارد الكافية في مجال النوع الاجتماعي، على الصعيدين الوطني والمحلي.
- عدد القطاعات والقطاعات الفرعية الممثلة في المجموعة خلال الأعوام ٢٠١٧، ٢٠١٨، ٢٠١٩.
- يجتمع الفريق بانتظام ويقيم بطريقة منهجية الأبعاد المتعلقة بالنوع الاجتماعي في كل مجال من مجالات العمل، وكذلك الثغرات والتقدم المحرز في تحقيق صلاحيتها، ويرفع التقارير بشأنها.
- ما لا يقل عن ٥٠٪ من الأعضاء يتمتع بخبرة في شؤون النوع الاجتماعي.
- قدم الأعضاء إسهامات جوهرية في خطط القطاع في الأعوام ٢٠١٧، ٢٠١٨، ٢٠١٩ بالاستعانة بتوصيات تحليلات النوع الاجتماعي.
- الانتهاء من إعداد خطة لتنمية القدرات في مجال النوع الاجتماعي استنادًا إلى تقييم القدرات المشتركة بين القطاعات أو تحديثها مرة واحدة كل عامين على الأقل والمستهدفات تسير على الطريق الصحيح.

### ٢-٣ الشركاء في المجال الإنساني يشركون المنظمات النسائية الوطنية والمحلية في آليات التنسيق ويعززون مشاركتها فيها وقيادتها لها

**المعايير:**

- الشركاء في المجال الإنساني على وعي بالالتزامات العالمية والسياسات المؤسسية التي تعطي الأولوية للدعم اللازم للجماعات النسائية وممثلات المرأة في أدوار القيادة واتخاذ القرار بشأن العمليات الإنسانية.
- انتهاء مجموعات العمل التنسيقية المشتركة بين الوكالات من تصميم وتنفيذ مبادرة واحدة على الأقل ترمي إلى التعزيز الفعلي لمشاركة المنظمات النسائية والقيادات التحويلية للاجئات في منتديات التنسيق في آخر ١٢ شهرًا.
- تمثيل المرأة بنسبة ٥٠٪ في لجان الإدارة والقيادة للاجئين في المناطق الحضرية والريفية والمخيمات.
- عدد ونوع منظمات المجتمع المحلي المعنية بالمساواة بين الجنسين (المنظمات النسائية وشبكات منظمات المجتمع المدني التي لديها خبرة في شؤون النوع الاجتماعي) التي استشيرت في عملية تخطيط العمل الإنساني السنوية لعام ٢٠١٨ وأخذ بمدخلاتها.

---

١٠ - إطار المساءلة، وسياسات اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات في العمل الإنساني: "يضمن منسقو الشؤون الإنسانية تنفيذ السياسة من خلال أفرقتهم القطرية للشؤون الإنسانية ورؤساء المجموعات/القطاعات من خلال إظهار القيادة في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات في جميع جوانب تخطيط العمل الإنساني وبرامجه"، ص-٣.

١١ - سياسات اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات. الأدوار والمسؤوليات، ص-٨.

UNHCR
The UN Refugee Agency

هيئة الأمم المتحدة للمرأة